

مكتبة في ترجمة القرآن الكريم واحكامها

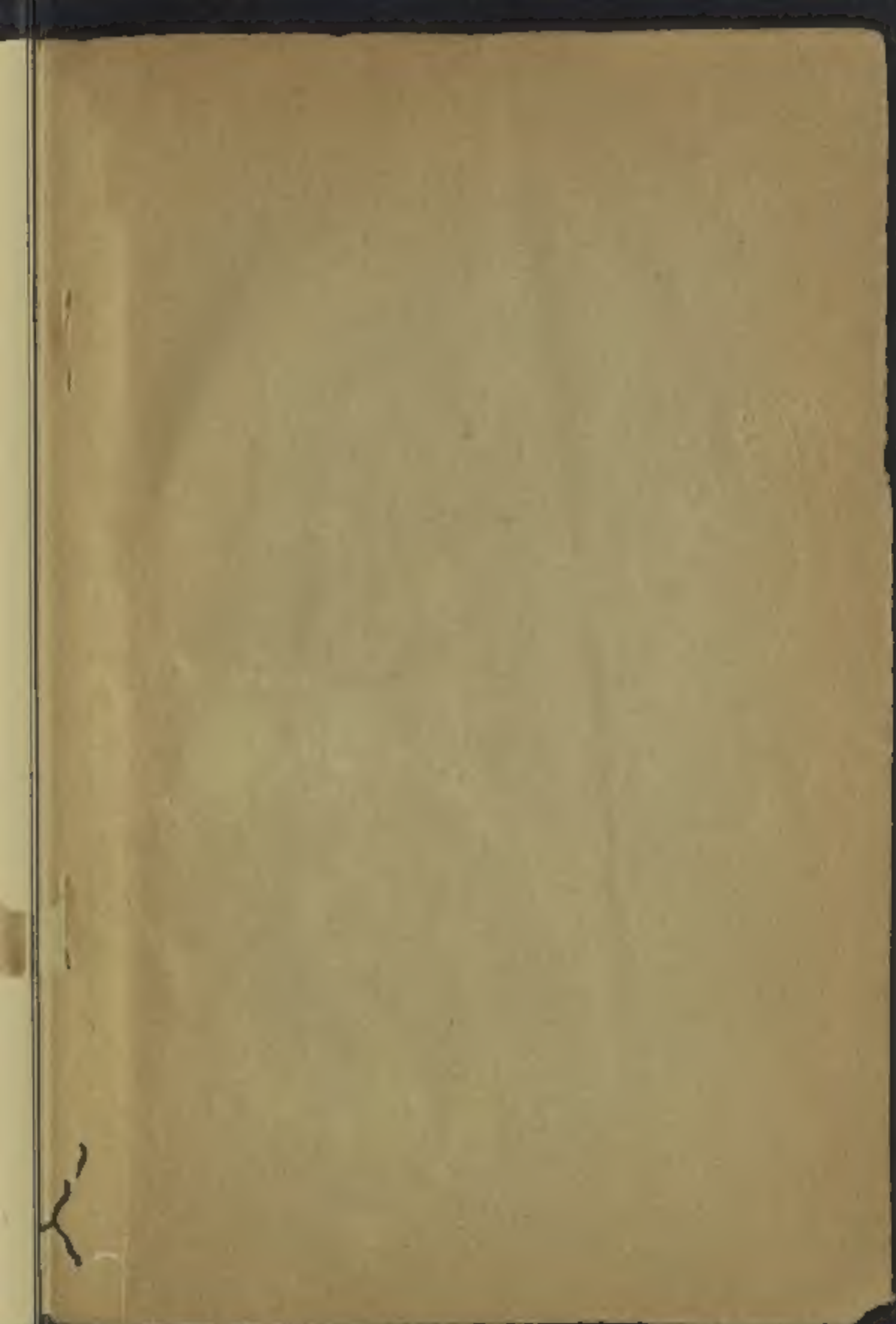
بقلم

حضرة صاحب الفضيلة

الاستاذ الدكتور الشيخ

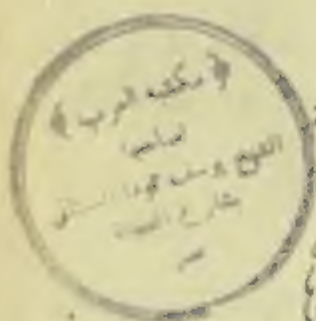
محمد مصطفى الراغب

شيخ الجامع الأزهر



# مَجْمُوعَةُ تَرْجُمَةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَمَعَالِمِهِ

بقلم



حضرة صاحب القضية  
الأستاذ الأكبر الشيخ

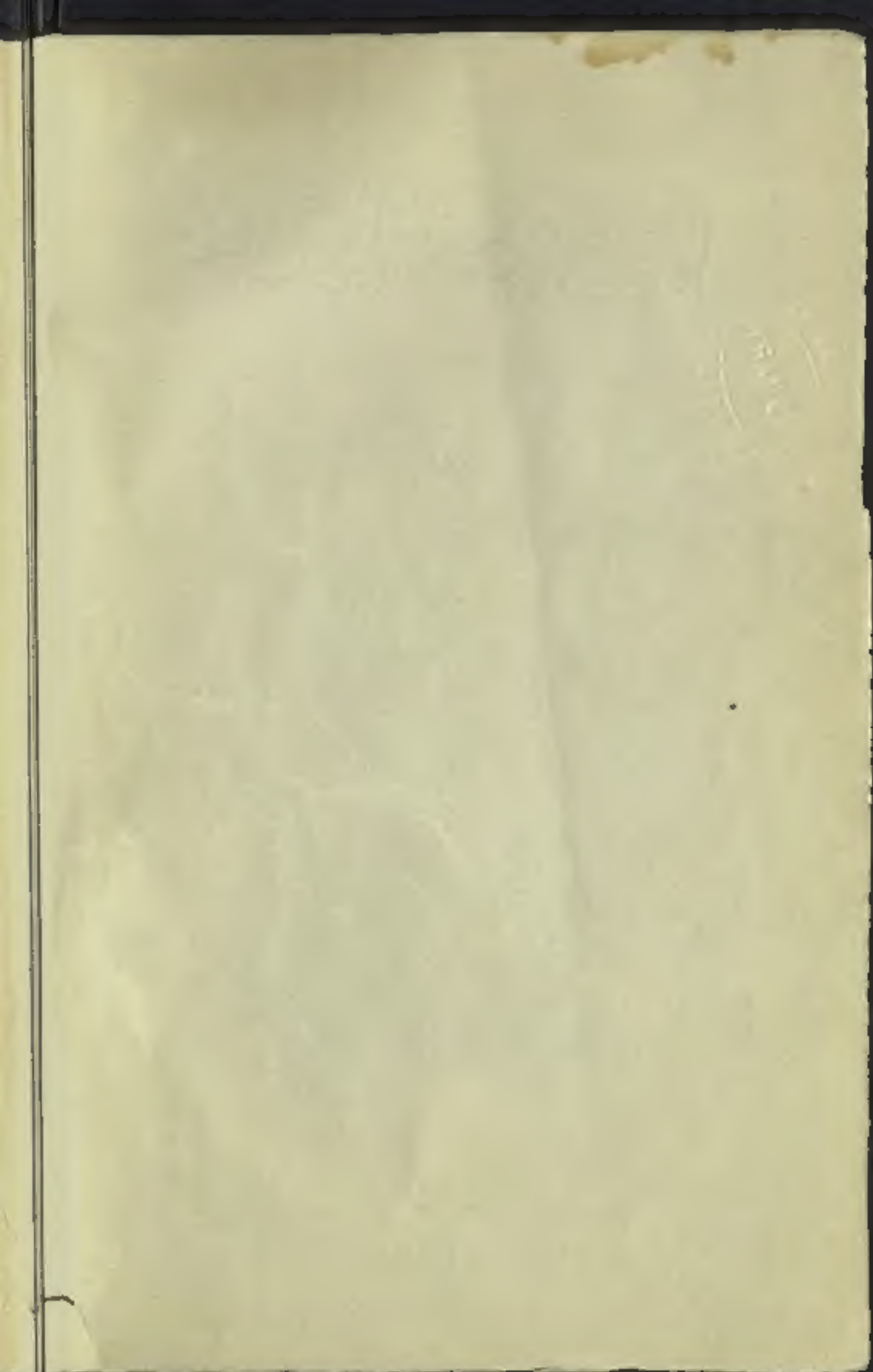
محمَّد مصطفى المراغي

شيخ الجامع الأزهر

في مناسبة شروع مطبعة الأزهر بالاشتراك  
مع وزارة المعارف في ترجمة معاني القرآن  
الكريم أبا أن نقدر إلتنا مستقبلاً جامعاً ندره  
حضرة صاحب القضية الامام الشيخ محمد مصطفى  
المراغي شيخ الجامع الأزهر في سنة (١٩٣٦)  
قامت مطبعة الله وفي القيام حقه به فكان مورداً هذا  
طلاب الخليفة من هذا الموضوع .  
مطبعة الأزهر

طبع بمطبعة الرفاع

في ربيع الثاني سنة ١٣٥٥ (يونيو سنة ١٩٣٦)



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمده ونستعينه ، ونلجأ إليه ، ونطلب منه التوفيق في الرأي والعمل ،  
ونصل على خاتم أنبيائه ورسله .

وبعد : فهذه فصول في ترجمة القرآن الكريم وأحكام قراءتها في الصلاة  
وغيرها ، أنهت فيها النصوص ، ووازنت بعضها ببعض ، ويشت مداركها ،  
وأرجو أن أكون مؤيدا فيها بالتوفيق .

امطالع ترجمته الفرائد :

أثبت في صدر هذا البحث نصا لأبي إسحاق الشاطبي من كتاب الموافقات ،  
وسترى أن مقاله معروف لكل من درس علوم البلاغة ، وعرف وظائفها وتحديد  
الفروق بينها وبين غيرها من علوم العربية . ولكن الناس كثيرا ما يذهب عنهم  
المعروف إذا عرض لهم شيء يختص بأمر ديني ، وبخاصة إذا كان ذلك متعلقا  
بكتاب الله سبحانه ، وبالعبادات . قال الشاطبي :

« لغة العرب من حيث هي ألفاظ دالة على معان نظران : أحدهما من جهة  
كونها ألفاظا وعبارات مطلقة دالة على معان مطلقة ، وهي الدلالة الأصلية .  
والثاني من جهة كونها ألفاظا وعبارات مقيدة دالة على معان خادمة ، وهي  
الدلالة التابعة . فالجهة الأولى يشترك فيها جميع اللسان ، وإليها تنهى  
مقاصد المتكلمين ، ولا تختص بأمة دون أخرى ، فانه إذا حصل في الوجود  
قول لزيد مثلا كالقيام ثم أراد كل صاحب لسان الاخبار عن زيد بالقيام ،  
تأني له ما أراد من غير كلفة . ومن هذه الجهة يمكن في لسان العرب الاخبار  
عن أقوال الأولين ممن ليسوا من أهل اللغة العربية وحكاية كلامهم ،  
ويأتى في لسان العجم حكاية أقوال العرب والاخبار عنها ، وهذا  
لا إشكال فيه .



«وأما الجهة الثانية فهي التي يختص بها لسان العرب في تلك المحكاة وذلك الاخبار، فإن كل خبر يقتضى في هذه الجهة أمورا خادمة لتلك الاخبار، بحسب الخبر والخبر عنه والخبر به، ونفس الاخبار في الحال والمساق، ونوع الأسلوب من الايضاح والاختفاء والابحاز والالطاف، وغير ذلك. فأتت نقول في ابتداء الاخبار: قام زيد، إن لم تكن لك عناية بالخبر عنه بل بالخبر، فإن كانت العناية بالخبر عنه قلت: زيد قام، وفي جواب السؤال أو ما هو بمنزلة السؤال: إن زيدا قام، وفي جواب النكر لقيامه: والله إن زيدا قام، وفي إخبار من يتوقع قيامه والاخبار بقيامه: قد قام زيد أو زيد قد قام، وفي التشكيك على من ينكر: إنما قام زيد. ثم يتنوع أيضا بحسب تعظيمه وتحقيره، أعني الخبر عنه، وبحسب الكناية عنه والتصریح به، وبحسب ما يقدم في مساق الاخبار وما يعطيه مقتضى الحال، إلى غير ذلك من الأمور التي لا يمكن حصرها، وجميع ذلك دائر حول الاخبار عن زيد بالقيام. فمثل هذه التصرفات التي يختلف معنى الكلام الواحد بحسبها ليست هي المقصود الأصلي ولكنها من مكملاته ومنماته. وبهذا النوع اختلفت العبارات وكثير من أقاصيص القرءان، لأنه يأتي مساق الفصحة في بعض السور على وجه، وفي بعضها على وجه آخر، وفي ثالثة على وجه ثالث، وهكذا مما تكرر فيه من الاخبار لا بحسب النوع الأول، إلا إذا سكت عن بعض التفاصيل في بعض ونس عليه في بعض، وذلك يكون أيضا لوجه اقتضاء الحال والوقت، وما كان ريبك نسباً.

«وإذا ثبت هذا فلا يمكن أن اعتبر هذا الوجه الأخير أن يترجم كلاما من العربي بكلام المعجم على أي حال، فضلا عن أن يترجم القرآن وينقله إلى لسان غير عربي، إلا إذا فرض استواء اللسانين في اعتبار المترجم، كما إذا استوى اللسانان في استعمال المقدم بمثله.

«فإذا ثبت ذلك في اللسان المتقول إليه مع لسان العرب، أمكن أن يترجم أحدهما إلى الآخر، وإثبات هذا بوجه يبين أمر عسير جدا، وربما أشار إلى ذلك أهل المنطق من القدماء. ومن هذا جذوم من التأخرين، ولما كان غير كاف

ولا مبن في هذا المقام .

« وقد نقى ابن قتيبة إمكان الترجمة في القرآن ، يعني على هذا الوجه الثاني . فأما على الوجه الأول فهو ممكن ، ومن جهة صحيح تفسير القرآن وبيان معناه للعامة ومن ليس لهم فهم يقوى على تحصيل معانيه ، وذلك جائز باتفاق أهل الاسلام ، نصار هذا الاتفاق حجة في صحة الترجمة على المعنى الأصلي » .

أثبت الشاطبي في هذا الفصل جواز الترجمة وإمكانها ، وسأعقد فصلاً خاصاً لجواز الترجمة على مذهب أهل الحق ، ولكن الشاطبي أتى بما يرد كل شبهة في ترجمة القرآن ، حيث قال : إن أهل الاسلام أجمعوا على جواز تفسيره للعامة ، وهذا إجماع منهم على جواز ترجمته .

وبيان هذا أن التفسير قد يطول وقد يقصر ، وهو تعبير بالفاظ تبين معاني القرآن وأغراضه ، وليست هي ألفاظ القرآن ، وقد يكون للمفسر غلط في بيان معاني المقدرات ، وقد يكون غلطاً في بيان المعاني التي يدل عليها التركيب ، ولا يمكن أن يدعى العصمة لمفسر أياً كان ، ومع هذا فقد احتمل جواز هذا الخطأ ، فيجب أن يحتمل جواز الخطأ في الترجمة كما احتمل في التفسير ، إذ لا فرق بين المفسر والمترجم إلا أن هذا يضع في بيان معنى اللفظ أدقاً عربياً ، وذلك يضع لفظاً أعجمياً .

وإذا وجد المترجم نفسه أمام لفظ مشترك يدل على معان مختلفة ، أو أمام لفظ متضاد يدل على معان متضادة كلفظ ( الفراء ) الذي يدل على الخيض والطير ، أو وجد نفسه أمام جملة يختلف معناها باختلاف ارتباط الظروف ، أو باختلاف أوجه الأعراب ، وجب عليه أن يختار معنى واحداً من معاني الأسماء المشتركة والمتضادة ومعنى من معاني التركيب ، ثم ينقل المعنى بعد فهم الآيات إلى اللغة التي يترجم بها ، وربما كان المعنى الذي اختاره هو المراد منه تعالى ، وربما كانت غيره .

ولكن هذا لا يمنع جواز الترجمة ، فإنه قد أجزأ للمفسر أن يختار معنى من معاني الأسماء المشتركة ، وأن يختار معنى مما يحتمله التركيب ، فوجب أن يجاز هذا المترجم .

وقد يزعم أحد أنه بناء على هذا تجرّ الترجمة فيما يمكن أن يوضع فيه لفظ بدل آخر يؤدي في لفته ما يؤدبه اللفظ العربي ، أما ما يحتاج الي التفسير أولا واختيار رأي فلا يجوز أن ينقل الي اللغات الأخرى ، فنقول له : إن علماء الحنفية — كما سيأتي — لم يفرقوا بين آية وأخرى في جواز الترجمة ، ولكنهم أوجدوا هذا الفرق في الصلاة فقالوا إنما يصلي بما يعلم أن معانيه هي معاني القرآن ، ولم يقولوا إنه لا يجوز الترجمة فيما يحتاج الي التفسير . وستطلع على البحث بعد .

أما إمكان الترجمة فهو أمر يتبين بدركه من لا يعرف الا اللغة العربية علي الطريقة التي بينها الشاطبي ، وبدركه عن خبر من عرف لغات متعددة ، وقد استطيع اللغة للتول إليها أن تؤدي بعض الخصائص في اللغة العربية وتنهض لأداء الدلالات التابعة . يعرف هذا من طائي نقل العلوم والفنون من لغة الى أخرى ، ومن يدرك فقه اللغات وخواص استعمالها . وبغاوت الناس في هذا كما يتفاوتون في التعبير عن أغراضهم بلغة واحدة ، ولكن من المحال أن تنهض لغة من اللغات لأداء كل ما في اللغة العربية من خصائص ، فقد يكون الفرد في لغة العرب له فوق دلالة الوضعية دلالة على حادثة خاصة ، وقد يكون المثل أو الاستعارة في لغة العرب لا نظير لها في لغة أخرى ، لأن تأثير المثل أو تأثير الاستعارة جاء من ناحية خاصة بالعرب وأحوالهم وليس تلك الحالة شبيهة في أمة أخرى . كذلك لغة العرب لا تنهض لأداء الدلالات التابعة كلها في أية لغة من اللغات الراقية .

وكلما كانت القطعة العربية التي يراد نقلها أكثر في حمل الدلالات التابعة من غيرها كان نقل تلك الدلالات أكثر نصرا ، وهكذا يزيد الأمر صعوبة حتي يصل الي الاستحالة المطلقة في مثل الآيات المعجزة من القرآن الكريم . فان نقل الخصائص اليها كان الاعجاز ، يقتضي أن الترجمة تعمل خصائص الاعجاز أيضا في اللغة المنقول اليها ، والاعجاز في أي لغة من اللغات ليس في استطاعة البشر .

وإذا كان الأمر هكذا كان ادعاء أن القرآن الكريم كله لا يمكن ترجمته لأنه معجز ، ادعاء خاطئا ، بل المتيقن أن يقال إنه يمكن ترجمته كله من ناحية



الدلالات الأصلية ، ويستحيل ترجمته من ناحية الدلالات التابعة .

### سبب الناس في الترجمة:

ومما قاله الماتعون لترجمة القرآن الكريم :

( ١ ) أنه معجز فلا يمكن أن يترجم ، وأن فيه كلمات لا مقابل لها في اللغات الأخرى ، وذلك يضطر المترجم إلى أن يدل على معانيها بكلمات توجد شيئاً من التعبير ، فإذا نقلت هذه الترجمة إلى لغة أخرى قد يحدث فيها تغيير آخر ، وهكذا ، فينتج على القرآن الكريم باب التحريف ، وأن كلمات الكتب السماوية تستخرج منها إشارات وأحكام بطريق الحساب ، ويستخرج منها أهل النصف معارف ولغات ، ويستخرج منها العلماء علوماً طبيعية وعلوماً رياضية ، والترجمة تضيع على الناس هذا كله .

( ٢ ) أن ترجمة القرآن ترجمة حرفية غير ميسورة ، فيضطر المترجم إلى نقل المعاني التي يفهمها أو يفهمها غيره من العلماء ، وهذا لا يسمى قرأناه ، ولا يمكن أن يسمى أصلاً تخرج منه الأحكام ، والذين يعتمدون على هذه التراجم لا يعلم شيء من أسرار الإسلام ، وهم يقدرون المترجمين في فهم المعنى ، والذين نهى عن التقليد ، وبهذا يحرمون نعمة استعمال العقل والفهم في كتاب الله تعالى ونعمة الأجر على الاجتهاد واستعمال العقل والفهم ، ذلك لأن مسداً لا يقول بأن التراجم مما يسمح فيه الاجتهاد والاستدلال .

( ٣ ) أن للنظم العربي من الروعة والطلاوة واللذة والتأثير في النفوس ما لا يمكن أن يوجد في التراجم ، فالأهناد على التراجم يحرم من يتروعا من ذلك كله ، كما يحرمه من ينبوع الصافي لتعارف الآية .

( ٤ ) أن بعض الألفاظ العربية يجب أن يسلط عليها التأويل امتثالاً لدليل العقل وهذا لا يمكن في التراجم .

وقبل أن أعرض للرد على هذا وأشباهه ، أقبح للإمام الشاطبي أن يقول الرد على كثير منه ، قال رحمه الله :

« ما تقرر من أن الشريعة آتية ، وأنها جارية على مذاهب أهلها وهم العرب

ينبغي عليه قواعد ، منها أن كثيرا من الناس تجاوزوا في الدعوة على القرآن ، فأضافوا إليه كل علم يذكر للمتقدمين والمتأخرين من علوم الطبيعيات والتعاليم والمنطق ، وعلم الحروف ، وجميع ما نظر فيه الناظرون من هذه الفنون وأشباهاها ، وهذا إذا عرضناه على ما تقدم لم يصح . وقد كان السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن يلهم أعرف بالقرآن وعلومه وما أودع فيه ، ولم يلفتنا أن تسلك منهم أحد في شيء من هذا المدعى سوى ما ثبت فيه من أحكام التكليف وأحكام الآخرة وما يلي ذلك ، ولو كان لهم في ذلك خوض ونظر لبلغنا منه ما يدل على أصل المسألة ، إلا أن ذلك لم يكن ، فدل على أنه غير موجود عندهم ، وذلك دليل على أن القرآن لم يقصد منه تقرير شيء مما زعموا . ثم تضمن علمنا ما هي من جنس علوم العرب وما ينبغي على معبودها ، مما يصعب منه أولو الالباب ، ولا تلبث إدراكات العقول الراجعة دون الاعتماد بأعلامه ، والاستشارة بنوره . أما أن فيه ما ليس من ذلك فلا .

وقد عقد الشاطبي فصلا آخر قال فيه : إن العلماء اتفقوا على أن الأحكام تستفاد من جهة المعاني الأصلية ، واختلفوا في استفادتها من جهة المعاني التابعة الخادمة ، فقريق منهم ذهب إلى أن الأحكام تستفاد أيضا من جهة المعاني التابعة كما تستفاد من جهة المعاني الأصلية ، وقريق ذهب إلى أنها لا تستفاد من جهتها . وقد بين أدلة القريقين ، ورجح أدلة المنع كما ترى :

« قد بينت تمارض الأدلة في المسألة ، وظهر أن الأقوى من الجهتين جهة المانع ، فانهضى الحال أن الجهة الثانية ، وهي الدالة على المعنى التبعي ، لا دلالة لها على حكم شرعي زائد ألبتة ، لكن ينبغي فيها نظر آخر ، وربما إخال أن لها دلالة على معان زائدة على المعنى الأصلي هي آداب شرعية ، وتخلقات حسنة ، يفرضها كل ذي عقل سليم ، فيكون لها اعتبار في التبرية ، ولا تكون خالية من الدلالة جملة . »

وقد أرجع الشاطبي رحمه الله جميع الأحكام التي زعم الناس أنها مستفادة من الدلالة التابعة إلى الجهة الأولى ، وهي الدلالة الأصلية ، التي لا تختلف فيها لغة عن لغة ، والتي باعتبارها أمكن أن يفسر القرآن وأن يترجم .

ويقول عن هذا : به لاجل أبي اسمعيل في أن قرءان كلام الله المرن  
على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم باللفظ العربي ، ويستأبط التصديق  
بأن أبا حنيفة ذهب يوم مات إلى أن قرءان اسم للمعنى كما تُفعل عنه ، وقد  
علم من الدين ضرورة أن قرءان اسم ، نحوه ، ولما هو من بين ذنبي  
المصحف ، وإنكار هذا أو التشكك فيه يخرج من الدين ، وسكن أبا حنيفة  
رأي حوار قراءه القرآن بالفارسية لقادر على العربية ، وأخرجهم لسبب  
من الاستسباب ، وقد يكون السبب ما قاله أصحابه من أنه اعتبر سطم العربي  
غير لازم ، رحمة و الفاء من قدره ، وحق في حقه العجز ، وقد يكون  
السبب غير ذلك ، وسكن أصحابه وهو اسمون به الأداة ، وبقه هو في  
القرءان نفسه ، فوجدوا فيه : « وإني لفي زور أخولين » ووجدوا فيه  
« إن هذا لي المصحف الأول » صحف إبراهيم وموسى « والصحيح للقرءان ،  
واسم الإشارة للقرءان ، فخرجوا حيث السبحة ، وهي أن القرءان اسم للمعنى  
والقرءان أنزل على النبي صلى الله عليه وسلم به حجت ، جهة هي المقصوده  
وهي معانيه التي يشتمل عليها . من وخيه و ربه ، وأداة عليهم ، ووجدوا  
مع المدققين ورد عيبه . وأحكام شرعية لروح ممددة في الحياة ، من رواح  
وطلاق ، وبيع وشر ، وتدابير ورهن ، إلى غير ذلك ، ومكارم أخلاق  
وآداب ، وقصص سبقت للعبارة وحبه أخرى هي دليل صدق النبوة وقد  
جاء هكذا يسكون دليل صدق ملازم جاء به غير مفصل عنه ، كما كان  
مدخل في معجرات سائر الأنبياء .

وذلك الوجه سابعه هي عجز الكتاب موجود في كثير من ، والأعجاز  
لازم من لوازم السطم لا من لوازم المعنى

وإذا استثبت من حال الأعجاز إنما كان لاشتغال القرآن على الأحبار  
بالمقاييس ، لا ترى أحدا من العلماء الذين يعتقد بهم ذهب إلى أن الأعجاز من  
لوازم معناه ، بل رآهم يخفون به معجز لاشبهه على سطر أمرت أعاليه  
لظم العرب وثمن من معناه ومقتطفه وفواصده ، ويبحثه على تلك الدرجة  
العالية من البلاغة واشبهه على جميع صوره ، ولمعجزه وذلك  
وإن كان وجه الأعجاز من أحسنه سطم فلا سكن به ذهب عاقل إن

مكان ترجمه القرآن الى أية لغة من اللغات بحيث يحمل الترجمة المعنى ووجه الاعجاز ، ولكن عدم إمكان نقل دليل الاعجاز لا يستلزم عدم إمكان نقل المعنى نفسه . وأنت تعلم أن نقل المعنى لا يعلم دليل الاعجاز في النظم العربي ولا غيره ، فترجمة لا تحدث ضعفا في الدلي ، ولا نقصا ولا هدمًا .

وأريد الآن أن أقول : إن قرينة الاندماج بتنظم العربي نفسه لا بد لهم على الاعجاز ، وليس في استطاعتهم فهمه ، والأهم العربية الآن ومن أرباب من لا يفقهون الاعجاز من سظم العربي ، وقد قصص عصر لدن أدركوا الاعجاز من طرق التدقيق ، وآسوا بالقرآن بسبب هذا الأمر .

وعن الآن نقيم على الاعجاز أدلة عقلية ونقول : إن القرآن يحصى العرب ، وإليه عجزوا ، وهذا يدل على أنه من عند الله .

ثم قد بدرت مدارس وانتاره على فهم أساليب العرب وأساليب القرآن شئت من حجب القرآن وباعته ، ولكن لا يمكن أن يصل بنا احد الى إراك الاعجاز من طرق التدقيق اللغوي إلا أن أصبح سلائف عروبة

وإذا كان الاعجاز من طرق الاحبار ، هو عيب كان الترجمة يحمل معب هذا الدين ، لأن ذلك يرتبط به من لا يلفظ " ما إذا ذهب الى أن الاعجاز بالضرورة ، على معنى أن العرب صرهم انه عن الأساليب مثل هذا القراءات وكانوا عارفين على الآيات تنله ، أو على معنى أن الله سبحانه العلوم والادراك الى كانوا يقدرونهم على الآيات تنله بعد أن كانت موافقة لديهم ، كان نصير الى شيء آخر

وليس حديث رب في أن بعض كلمات القرآن لا يمكن نقلها من سياقها في اللسان الأخرى بحيث تؤدي ذلك المعنى في لغة كل ما قرره المفرد العربي وفي أن في القرآن " مدحاً من الانحصار استعادة كلف لئله الذي يدل على الظهور والخص ، وإن فيه " لخاص صعب تحدد معناه في اللغة العربية نفسها كلفظ الدهر والحق ، وفي أن فيه جملة لفظ معناه محلا ، وجوه الاعراب وما من شئ في أن يحمل هذا حملته بحيث يكون حانه في الآلة المنقوش بها كحالها في الله العربية ، أمر مستحيل . والبراع في هذا لا يليق بالعامة .



ولكن الشاطبي يرى أن هذه ترجمة وحيدة هي قوله  
 « وما على الوحشة الاثر فهو ممكن ومن جهة صحيح تفسير القرآن ومن  
 جهة لغته ومن ليس لهم شقوى على تخصيص معانيه ، وذلك حذر بانفاق  
 أهل الاسلام فصار هذا الالقاء حجة في صحة الترجمة على معنى « لا أصلي » .  
 وقد أشرت من قبل الى تفسير عبارة شاطبي وعلى ذلك جميع المحذورات  
 التي عشت من الترجمة مما أشيع اليه من قبل ، وهو حودة والتفسير باللفظ العربي نفسه  
 وقد أجمعنا الاثمة على عدم التعاشي عن هذه المحذورات ، فيجب ألا نتعاشي  
 عما في الترجمة أيضا ، إذ لا فرق بين التعبير باللفظ العربي والتعبير باللفظ لعجمي  
 عن مراد بالآيات ، ماد أن يكون المعنى والمفهوم والمرجع مستكلا للشروط  
 والمذهلات الواجبة من بعض نصوص التفسير وترجمة

وهو مهم . « إن في الكتب سموية إشارات وأحكاما مستخرج بطريق  
 الحساب ، ومعارف مستخرج من أهل تصوف ، يدق ، ويعوما طبيعيا ورياضة ،  
 وإن ذلك يصح « الترجمة » قد ولي رده شاطبي بقوله : ليس المقصود من  
 القرآن إلا الهداية وأحكام الدنيا والآخرة ، وأن السلف الصالح لم يخصص في  
 القرآن على هذا النحو الذي فعلوه . على أنه : فالت هذه الأشياء في الترجمة  
 على تفوت في النص العربي ، وهي باقية به

وقد كنا نحاف لو أن الترجمة أدهت من النص العربي علومه وأمراره  
 وإعجازه ، ولسكنها ما فيه من اللام العربية . وإن يريد من الأئمة لاجعية  
 أن يقرأ النص العربي . وأيضا من العلوم الطبيعية والدارنية والمفسية غير  
 مرتبطة باللفظ بل هي مرتبطة بمعانيه . وقد أثبت الدلائل على أنه يمكن  
 نقلها الى المعاني الأخرى

على أني أرى واجبا على أن تذكر هذه المسألة كلمة فيما اعتز به العلماء  
 ولا سيما كمال جدي في عالم فكره طريقة احتشدا في لمسها في القرآن ،  
 ومرحوا ، إذ استطعوا الاهتداء الي شاره بعيدة اله

يعملون هذا في جميع منطلات المرتبطة بكون وأمراره ، وقواعد  
 الاحتجاج والسياسة . ولكن من حقهم أن نعلموا أن المعارف البشعة غير

مستقرة ، وأما تتبع وتحدد مدتها معارف أخرى يحذف عنها أو ناقصها ،  
وأما ليس من الحكمة أن ربط هذه المعارف عبر القارة بكتابات التي تأتي  
لأنها تيه الباطن من بين يديه ولا من خلفه . ومن الخير أن مدح كتاب الله بقر  
لنا أحكام شريعة ، وهدم الوثنية ونحتشها من أصوها ، ويرفع العقل البشري  
إلى مستوى اللائق به ، ويأخذ بيد الإنسان إلى تقدم الاسمي اللائق بخلافته  
في الأرض ، وبيننا نهره ولعظه ، أحوال الماضي ، ويعرس في نفوسنا  
تلك الأخلاق الفضية من الصبر والساعة ، ولرضا والشجاعة ، ويفتح أمامنا  
أبواب العلم وهداياه ، وأشار إليه من وجوب الطريق ما سمعه الله خير لنا أن  
نعمل ذلك ، ومدح للمصنف بقررون معارفهم ويستبدلون علمها ، ويحملون نتيجة  
حفظهم إذا أميت معارفهم وثبت العلم بقيمتها

ثم إن في الكتب الكريم آيات لا فهم حتى الفهم إلا بمعارف ملكية  
وطبيعية ، ولكن تلك الآيات لم تنس بقرن تلك المعارف ، وإنما أرادت  
للهداية والعمارة ، ليس للقرآن الكريم كتاب حساب وفلك وطبيعة ، وإنما  
هو كتاب هداية وسطر لعلاقة الإنسان بربه ، وعلاقة أفراد لا إحسان  
بعضهم ببعض .

ثم يعود فنقول هـ تراجم ميث وأختفت ، فإن ذلك لتبني وهد  
الاختلاف لا يمكن أن يسحب على القرآن ، وهو الظاهر العربي المعروف  
المفطور بوعده الله سبحانه .

وهذا النص هو كما يدل في الاصطلاح الخدمت النص الرسمي الذي يح  
الرجوع إليه دائماً عند الاختلاف ، وهو الذي يرد كل شيء إلى نصه ،  
وهو الحاكم على كل رجه وهد ، وهو الذي العدل لكل شيء يقاب ،  
والراحم لا يصح أن سبقي نراه ، ولكن سلب هذه التسمية لا يسرم  
سب حوار استخرج ، لا أحكم منها ، بل يجب أن يصح استجراح لا أحكام  
مها ، لأن الأحكام تستفاد من المعاني التي هي مدلولات الاندماط العربية ،  
والعادي يصح نقب إلى اللغات الأخرى وقد عمت من قبل أن العلماء على  
اتفاق في أن الأحكام تستفاد من الدلالة الانشائية لا التحليلية ، فم اللغات ،  
وعلمت أن المرجح عدم استفادة الأحكام من الدلالات النحوية ، وإذا كان

الأمر هكذا فكيف يدعى أن الدين يعتمدون على الراحم لا يسلم لهم شيء من أصول الاسلام ؟ وكيف يدعى أن مسلما لا يقول بأن الأحكام تؤخذ من التراجم ؟ ثم كيف يقال هذا والعالم الاسلامي أكثره غير عربي ، وأكثر الأئمة الأعجمية لا تعرف اللغة العربية ولا يروا النص العربي ، وقد نقلت إليها أصول الاسلام إلى لغتها وحلت لغتها تلك الأصوات ، كما حلت اليوم الفروع أيضا . وسدست لهم تلك الأصول والفروع ؟

ثم نقول بعد هذا . إن حصص آيات القرآن يمكن أن يترجم ترجمة حرفية ، وبمعناها لا يمكن أن يترجم ترجمة حرفية . فالقسم الأول لا يكون لناظر إلى الترجمة . وهذا فيه المبرحم في فهم المعنى . والقسم الثاني يكون لناظر فيه مديدا للمبرحم وهذا لاشبهة منه . وسكن التقليد في فهم النص العربي لا يحرم الناس الاجتهاد .

لا نرى أن يروى رحمه الله عن في كتاب يستصحب على من الاتحادين التي اشتهر روايتها بالعدالة وقسما الأئمة لا يرمي اجتهاد من بحث عن أسايدها وأن الاتحادات التي ليست كذلك يكفيه بها بدل الادم العدل لروايتها ؟ وهذا دليل على أن وسائل الاجتهاد جميعها لا يجب أن تكون اجتهادية ، بل قد يكون بعضها بطريق التقليد . ثم هاهنا مذهب بعيد والمختدون يعتمدون على فهم اللغة . وعلى التعر بروية العدل الواحد ، وأكثر معزلات غير متواترة وتعيد مع ما في أغلب أحوالهم نقل طرق التواتر ، لا بطرق الشهرة ؟ والاشهاد في بيان المعط على المبرحم كالاتحاد في يده على روين رواية الله ، وهذا ما ينقل عن طريق الترجمة الحرفية ، أما ما نقل عن طريق الترجمة المعنوية فلا يمكن أن يبرح يرى ، الترجمة فيه عن التفسير بحال

وهذا . فهذا كله سحر في أوهام ، لأنه ليس هناك مجتهدون حرموا الاجتهاد بالترجمة ، وليس في الأمة العربية إلى لا رمت لنص العربي مجتهدون وقد حرمت الأئمة العربية نفسها من نعم الاجتهاد وسهل الفهم والتعقل ، ورسخت بالتقليد ، ولم تكن هذا الرضا حتى أقفلت باب الاجتهاد وحرفته . وفي اليوم الذي تنفض فيه الأئمة الاسلامة عربية وأعجمية ، وتترك حق الادراك دنيا وما يوجه عليها هذا الدين ، سنشط العرب للاجتهاد ، وينشط المحرم

لنعم اللغة العربية ، وفيه النص العربي ، واستعمل العقل والمهم  
 وفي إحدى أن مصراني الأئم يعني الخيال ، ولا يعتبر أواقع وصيغة  
 الناس . هذه دولة العرس دحت الاسلام في عهد شاه ، وألصقت لم تسبح  
 عن لعبها والائمة التركية كانت دولة الخلافة فيها ، وكانت حامية الاسلام ،  
 واحتلقت بالأئم العربية ، ومع ذلك فهي باقية على نفسها ، ولا يوجد فيها من  
 يعيد العربية ، إلا أفراد يوجد منهم في الائمة الاندية وعموما من الأئم  
 العربية وفي مركز أسوان في القطر المصري أحسن بحلفه هم سادس بحمد ،  
 والمحكم يحتاج إلى مترجم لأقوالهم عند النظر في خصوصياتهم ، وكذلك في  
 بلاد السودان في وسط القنائل العربية أجناس مسلمة تحافظ على لغاتها المنحطة  
 ولا تعرف إلا قليلا من العربية ، وهذا مع الخلط في امراض ، ومع احوار  
 واتحاد الحكومة وأحكام كل مد ، حصل ، وليس طامعون حد في العرب  
 الأئم الخسفة من هود ، حاويين ويديين وحيدس وأرائك وحراسكة .  
 وطامعون في أن يصيروهم علماء في اللغة العربية . سلون نهمهم إلى الاجساد  
 والاستباط من سم الكتب العربي حتى سألوا عنه استعمل العقل والفهم  
 والأجبر على هذا الاستعمل .

ثم يقول : إنه لا ينكر أحد من ندو في طعم العربية ، مضاف أن  
 أو حصار أو يهوداء ، ما لطم العربان العربي من الصلوة واللغة والتأثير في  
 النفوس ، ولذلك يقول : يجب على كل مسلم يعرف العربية وعنده لا يجد  
 عن قراءة نظم العربي أي قراءة إحدى الراحم . في ذلك عت واستمراره  
 ولكن من شأن العرب الائمة الانتمية الإسلامية لسبل هذه اللغة وتقع  
 تحت هذا التأثير ؟ ولا يمكن الاندماج في نظم العربي وتكون له لغة  
 وطلاوة عند حاوي أو فارسي أو تركي أو صيني لا يدوم العربية  
 فالأئم الإسلامية التي لا تفقه العربية ليست الآن واقعة تحت تأثير طلاوة النظم  
 العربي حتى يكون قراءة الراحم مائة عنهم هذه الطلاوة وهذا التأثير وعلى  
 العكس فإن قرءه الراحم يحسون على طلاوة المصطفى ولديها وتأثيرها  
 ومن الخير أن يوترق لهم المخصوص على بعض هذه المقاصد إذا فاتهم المقاصد  
 كلها ، وليس يحق على أحد من الناس أن يتوسع المصروف الإلهية هو معاني



القرآن امدون عليها نسخة العري ويداها الى أن اعترف الا فيه مرطة  
«لا يقط صرنا الى شيء من اللغو لا يقونه قائل

ثم يقول بعد هذا بعد بن لراجم لا حرم لاس من تأويل الالفاظ التي  
يجب أن يؤول بالدليل على الذي قام على استحجة نقاشها عن صهرها ، وهذا  
التأويل يستلزم على التراجع بدم ، اذا تمكّن انه حرم أن يصح من اللفظ العري  
مرادفاه من لغة أخرى ويستلزم على اللفظ عري نفسه من أن يدل معناه  
الى لغة أخرى اذا لم يوجد في اللغة الأخرى مرادف ومفسر بذلك  
اللفظ العري .

فلندع الآن هذه الشبهات ، وقد عرفت ما هو سبب دحضها بحري . وسنظر  
في أحكام مذهب فقهاء المدينة في أحد حوارات فضلاءهم وما تضمن  
بذلك من التفاصيل

وفي مذهب أصحاب الكتاب بعده نقل مذهب لامة في حبيبه ووضوحه  
لا عذوب كلاما على راحة من حيث الحوار واحتمة ، وسكنت حد الفروع  
الكثيرة والأدلة القوية على حوار فضلاء من عند قدره على تعريه على  
رأي الامام ، وعلى حوار فضلاء من عند لعنر خاصة على رأي أصحابه  
ولا تظن أنه يدور عند حد من مذهب مذهب في حقه ودرس فروعه  
وتصره أن شئت في حوار الترجمة على مذهب في حبيبه ووضوحه وقدرت  
رأي الشافعي في الامة وكيف استدل على حوارها ، جامع لمسلمين على  
جواز التعبير

#### عور عسرة بالمرحمة

فان شئت لامة السرحسي في كتاب مبدوء . « ومن هذه نسخة إذا  
قرأ في صلاته ، الفارسية حار عبد في حبيبه رحمه الله ونكره ، وعندهما  
لا يجوز إذا كان بحسن العرية ، وإذا كان لا يحسنها يجوز . وأبو يوسف  
ومحمد رحمهم الله فلا بد من معنر والاعتد في لنثم والمعني ، فإذا قدر  
عليهما فلا تبادى ، واحب لاهما . وإذا عجز عن لطم أن بما قدر عليه ،  
كمن عجز عن الركوع والسجود نصلي بالامة . وأبو حبيبه رحمه الله استدل  
بما روى أن لعنر كتبوا ان سلمان الفارسي رضي الله عنه أن مكسبهم

العامة ، الفارسية . فكانوا يقرءون ذلك في صلاتهم حتى لا تنسى العربية .  
ثم عند أبي حنيفة . كما يجوز إذا قرأ بالفارسية إذا كان يتيقن بأنه معنى  
العربية . فَمَا إِذَا صُلِّيَ بِمَعْرِ الْفَرَّانِ لَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَقْطُوعٍ .

وقال الحر المدين قاصحان . « وعبر هذا الخلاف إذا قرأ القرآن في الصلاة  
بالفارسية عند أبي حنيفة رحمه الله يجوز وإن كان يحسن العربية ، وعندهما  
إذا كان يحسن العربية لا يجوز . ومقد صدقته . كذا في كرتيس الأئمة المطواني »  
وفي شرح الهداية : « فإن صح الصلاة بالفارسية أو قرأ فيها بالفارسية  
أو دمج وسمي بالفارسية وهو يحسن العربية ، أخرجه عنه أبي حنيفة رحمه  
الله . وقال لا عزله إلا في المديحة ، وإن لم يحسن العربية أخرجه . واما  
الكلام في القراءة فوجه قولهم أن القرآن اسم سطوم عربي كما يطلق به النص  
لأنه عند المعجز يكتو « نعي كلاً ما » ، خلاف لفظة ، لأن المذكور يحصل  
بكل لسان . ولأن في حبيبة قوله . « وبنه في رر الزواين » ولم يكن فيها منه  
اللفظ . وهذا يجوز عند المعجز . إلا أنه يصح مسنداً ( يعني حال القدرة على  
العربية ) عند السه اموار . وعور أي لسان كان سوى الفارسية وهو  
الصحيح . « نوي » ، والمعنى لا يوجب باختلاف اللسان »

وفي شرح الحر المدين رمان على الكرم . « وفي قراءة الفارسية بخلافه  
في قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد لا يجوز إذا كان يحسن العربية  
لأن القرآن اسم سطوم عربي لقوله تعالى . « . جعلناه قرءاناً عربياً »  
وقال تعالى . « . أقرءه قرءاناً عربياً » والقرار نظمه . ولا في حبيبة قوله تعالى :  
« . إن هذا لبي الصحف روى صحف إبراهيم وموسى » وصحف إبراهيم كانت  
بالعبرانية . وصحف موسى « . آية . هل على كون ذلك قرءاناً ، وما تنواه  
( يعني ما جعلناه قرءاناً عربياً ) . ( و . أقرءه قرءاناً عربياً » لا ينبغي كون  
غير العربي قرءاناً لأنه مسكوت عنه . ويجوز أي لسان كان سوى الفارسية  
وهو الصحيح . لأن العرب وهو المعنى عندنا لا يختلف باختلاف اللسان والصحيح  
أن القرآن هو النظم والمعنى جميعاً عنده . لأنه معجزة للنبي صلى الله عليه وسلم  
والاعجاز وقع بها جميعاً . إلا أنه جعل التميز كما لا ريب في حق حوار الصلاة  
خاصة رخصة ، لأنها ليست بحالة الأعجاز »

وفي نسخة المندسة للشرمالي « وروى أن أهل فارس كسوا إلى سلمان رضى الله عنه أن يكسبهم القاعة بالفارسية ، فكسبهم « سم الله الرحمن الرحيم سام بردان حشايد » فكانوا يقرءون ذلك في الصلاة حتى لا يسميهم . وبعد ما كسب عرس على لى صلى الله عليه وسلم . كذا في البسوط فانه في النهاية والدراية » .

وفي نسخة القدسية أيضا « وفي رواية لسيئ شتر عمر النسي عن لا يحسن القاعة بالعربية ويعبر عن التخم « بداريه أو به « حري يتري بها معنى القراءان هل تكلف معهم تلك القاعة غير العردة ؟ فقال نعم لأن سم القراءان فرض لأفامه للصلاة . ومذهب أى حبيبة أن القراءان لا يخص بالسظم العربي في قوله الأول انتهى رجوع سم ، ويعرض عليه خصيل ذلك كما يعرض عليه سم القراءان بالسظم العربي من قدر عليه . وعندهما شور قراءة القراءان غير عردة إذا كان لا يحسن العربية . فقد وافاه في « به صغير فراءاه عدد الصغير عن أدائه ، ويعرض ذلك عليه بالإجماع في هذه الحالة »

وفي شرح مسلم لشوت « وقد صح رجوع الاسم إلى حبيبة رضى الله عنه عن القول بخوار الصلاة بعمر عدر . وفيه إشارة إلى أنه يجوز للقراءان بالفارسية للمعذر وهو عدم العلم بالعربية . وعدم إطلاق اللسان بها . وقد سمعت من بعض الثقات أن تاج العرفاء والأولياء أحيب المعجى صاحب نوح المحدثين وإمام المحدثين الحسن البصري قدس الله سرهما كان يقرأ القراءان في صلاة بالفارسية لعدم إطلاق ببه بالله العربية »

وفي تحرير نكاح المصام : « والوجه في العاخر عن السظم العربي أنه كذا في لى قدس سره على غير العربية كذا قدرة فكان « ما حكاه فلا يقرأ كما هو أحد النوبين فيه ، إذ في اعتنى واحذف فيمن لا يحسن العردة وحسن غيرها من الأولى أن يصلى بفراءاه أو يصلى غيرها ؟ فهو أدى العاخر بالفارسية قصة أو أمر أو بها فسدت بفلاء بجرد لفراءاه ، لأنه حينئذ يشكل كلام الناس لاد كرا أو ترميها ، إلا إذا اقتصر على ذلك فابها بمسح حينئذ بسبب جلاء الصلاة عن لقراءة »

وقال ابن أمير حاج في شرح التحرير عند شرح النص السابق : وهذا اختيار المصنف . فقط الجامع الصغير محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة والرحل يفتح الصلاة بالعربية أو يقرأ بالعربية أو يد - ويحي - بالعربية وهو بحسب العربية من ( الامام ) بحرفه في ذلك كله . وقال أبو يوسف ومحمد لا يحرفه في ذلك كله إلا في الذبيحة ، وإن كان لا يحس العربية أجراه هل الصدر الذهبي في شرحه ( يعني مكتب الجامع الصغير محمد بن الحسن ) وهذا نص على أن من قرأ القرآن بالعربية لا يفسد الصلاة «الاجماع»

وفي معراج الدرر : « فراه غير العربي سمي قرأه تحراء ، ألا ترى أنه يصح من العرب أن يفتح بس العربان وإنما هو ترجمة ؟ وإنما هو رماه للعجزة ، أي سمي به قرأه من وجه ما عساه الله على أمي . فلا بيان له أولى من الثبوت ، إذ شكك حسب الوضع . وهو نظير الامم » .

سرى في بيان هذه المصووص : ثم مشددة على الأقوال اعتمده في مذهبه أني حذيفة ، ولذلك نسبها جميعها ما كان منها صحيحاً وما كان غير صحيح . وسأجده في سائر بيان مداركها . وقد نزل في شرحه في هذا أنه أني صاحب الهداية فيه على إمكان الترجمة بقوله : « والمعنى لا يختلف باختلاف اللغات » وكذلك يرى في قوله : « إنما هو رماه » كان يقصد أنه معنى « العربية » إشارة إلى أن الترجمة يمكن أن تحمل معنى بس للعرب .

وتون ما عطر ، ذلك في هذه المسألة حكاه رجوع الامام في حنبه عن رأيه حوار الصلاة بقدر على العربية . من رواه الرجوع بس مره الى في بكر الرازي ، ونسبت مره الى يوحى بن مريم وعلى بن احمد ، ونسبت مره واحده في كتب الامام محمد . ونسبت في شرحه اسبوع للسرخسي . وفي كتب قاصدين ، أنه يمكن أن شي بهذه الرواية وثبوته مقصود . ثم سعى أن يثبت شي من النسخة لأن التقدم من صدور الشيوخ . يشهروا بها ، ولا أقصد بهذا ترجيح طاء الامام على رأيه ، فاني أرى ما رآه صاحبه من وجوب قراءة النص العربي بقدر عيه . ولذلك سأبحث هذه المسألة على فرض رجوع الامام .



ويعني أن في المذهب قولاً واحداً هو حوز الصلاة بالترجمة للعاجز عن العربية  
لا للقادر ، فأقول

دوي عن الإمام وصاحبه جوار صلاة بالفارسية للعاجز عن العربية ،  
وهذا قدر معنى عليه لا يصح نزع فيه . فما هو الرد بالجوار : هو مقابل  
الوجوب والخمرة ، ثم هو مقابل الخمر فقط ، ويصح أن تركه . واعتبر القادر  
عنه أنه يصح بالفارسية . وعلى نفسه أن يتركه . ويصح أن يتركه . واعتبر القادر  
ولا يجوز أن تركه . وتفضل صلته إذا تركه . ثم سئل القادر : الأول وهو  
الذي حوز قراءته ويعوز تركها هل الأول أن يتركها ، أم الأول أن يتركها .  
هذه الاحتمالات الثلاثة هي قول في مذهب أن حزمة ، ذهب إلى كل احتمال  
عنه ومنه و أكثر .

وهذه تصوص أدس بثبوت الاحتمال الثاني

قال صاحب الملة والدين فاصبح . « وإذا هم بقراءة سورة من القرآن  
حوز الصلاة وعجزوا بالفارسية عند أن حزمة يخرج من أن يكون أمياً ولا  
حوز صلته الا بقراءة ما علم . وهو قول أبي يوسف وعبد ربهما الله ، لأن  
قولهما فيمن لا يحسن العربية كقول أبي حنيفة » .

وهو صاحب المصلحة « وإذا هم بقراءة سورة من القرآن بالفارسية  
يخرجه من أن يكون أمياً »

وقال صاحب المصلحة « وإذا هم بقراءة سورة من القرآن بالفارسية  
يخرجه من أن يكون أمياً » . « وإذا هم بقراءة سورة من القرآن بالفارسية  
يخرجه من أن يكون أمياً » . « وإذا هم بقراءة سورة من القرآن بالفارسية  
يخرجه من أن يكون أمياً » .

فهذه المذاهب من صراحة كما نرى في أنه يجب على من يعرف ترجمة أن يصلي  
بها . ويجب عليه إذا عجز ترجمه وهو يقدر على حفظها ويجوز عن العربية  
أن يقرأ الترجمة ويصلي بها .

وقال الكمال من المذهب في التحرير « ودونوه في العاجز عن العظم أخرى  
أنه يجوز كالأمر . لأن قدرته على عجز العربية كقدرته فكان أمياً حكماً فلا

بقرأ كما هو أحد القولين فيه ، إذ في اعتني واختلف فيمن لا يحسن العربية  
ويحسن غيرها هل الأولى أن يصلي بلا قراءة أو يصلي بغيره ؟

وفي معراج الدرية : « وفي حوزة ربه للعالم أدام يحسن بالمعني لأه قرءان  
من وجه اعتبار اسمه علي لمعني ، فالأول به أولى من الثاني ، إذ التكليف  
عسب اتوسع ، وهو طهر الأيمان ، فلهذه هي صورة الدين بمشروع الاحتمال  
الأول شقيه »

فإن ترى صاحب معراج الدرية يصرح بأن الأولى أن يقرأ لأنه هو  
الذي في وسعه . وطاهر سمع بكلمة الأولى لا يقيد بالإرام وعنده اعتني  
بغير رأيين ، ومن هل الأولى له أن يقرأ ، أو الأولى لا يقرأ ؟ ومع هذه  
الآراء الثلاثة وهي القول بوجوب القراءة ، والقول بأنها أولى ، والقول بأن  
الأولى السكوت ، . نشر أحد من أصحاب هذه الأقوال إلى حلال الصلاة  
إذا كانت الترجمة ترجمة قصصة أو أمر أو من أحداث لفرق الذي أيداه  
لكمال من المهم وسعه غيره ، وفي أحداث لرأي م يسبقه إليه أحد من الفقهاء .  
وبذلك يالكلم لم يذكر رأيه هذا في فتح القدير في مسأله قراءة العذر عن  
العربية ، ولكنه ذكره في مسأله صراجه إلى مقدار مقروص فافهم العربي  
وود يصح أن يسدى فرقا في هذه المسألة لأن فيها حلالة ساقا ، ولأن فيها  
رأيين أحدهما أن الصلاة تعد ساقا وهو الذي فيه عن السبق . وثالث  
أنها لا تعد وهو رأي ابن أبي شبة صاحب اعداة وإبراهيم ، ولكنه لا يمنع  
أن يسدى رأيي المسألة الأولى إلى حكمه لأنه حدث لرأي في مسأله هل  
ثم لا جمع وذلك حسب الأول . . . . . وسجرت رأيي في مسأله في حقه  
من هو رأيي خاص . . . . . وقد أحده من فرع ذكره أنفسهم في قراءة التوراة  
والأحبار في ربور في الصلاة . حدثوا بأن كان يعزوه من مكان بقصص  
أو الأمر أو سبب بقصد صلاة . . . . . وبأن كان من مكان يذكر لا بقصد .  
و . . . . . في رحمة ثقات والتوراة في الحكم تركن أنفسهم ، ثلاثة ، نقل  
عهم الاتفاق على جواز الصلاة ، بترجمة عند المعجز من غير فرق . وشبهه  
أنراجم التوراة والأحبار وقد أحده الحكم . . . . . جرحه ، فيه مضادة

للإمام وصاحبه وجميع فقهاء المذهب . وبعد أن طهرت عن أهل المذهب على عدم لفساد بقراءة التزامهم حال معجز . سواء أكانت التزامهم ترجم قصص وأمر وسهى ، أم راحم بريه ، وطهرش لهم ثلاثة أقوال : أحدها الوجوب والثاني أن القراءه أولى ، والثالث أن السكوت أولى . وجب أن يطرأ على العقل وما نقل من عبارات الأقدمين

فإذا نظرنا إلى ذلك تراهم متفقين على أن التكليف بالوسع ، وأن التزمه للمعجز هي التي في وسعه . وأنها حلف عن النفس العربي بقائه مقامه عند المعجز كما يقام الإيماء عند المعجز مقام الركوع والسجود . ولم يهد في التشريع أن المكلف يخير في الخلف . بل الذي عهداه أن الخلف بأحد حكم الأصل ويجل عمله .

وبما تأملت قومي إن لمعي لا حلف باختلاف المصنفات ، تراهم يرون أن لا نحو الصلاة من القرآن ، إن لمقصه ومعناه ، وإنما بمعناه فقط ، فيه حريصون على أن يكون المدحاه في كلامه أو بمعنى كلامه ، وهم حريصون على تحصيل المقاصد وحمل الصلاة صورته حبه مملوءه بالشعور بحلال الخلق وعظمته ، وفي معنى القرآن الكريم من العظمت والعبر ما يملأ القلب بروحه ورهبة وحشية . وركبتها لا يمكن أن يذهب بقلبها أي له أخرى ، والمدحاه بالمعاني خير وأبقى من وقوف استكلام صامتة

ولم يحرم المسلم من مباحة ربه بمعنى قوله « ربا ربك نعم ما يحوي وما يعنى » وما يحوي على الله من شيء في الأرض ولا في السماء »

أو من معنى قوله « إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار آيات لا أولي الألباب الذين يدركون أنه قايما وتعوداً وعلى جنوبهم ويحكمون في خلق السموات والأرض رتب ما خلقت هذا باطلا ، سبحانه عما عذاب السعير رتب إن من تدخل الترتيب أخرته وما للطين من نصيب » رتب إن سمع مدحاً ينادي بلام أن آمنوا ربكم دعماً ، رتباً فاعترف لنا ديوان وكفر عما سددنا ونؤمننا مع الأبرار . رتباً وآساما وعدتنا على ربك ولا نحزن يوم القيامة . رتب لا حلف المبدأ »

أَوْ مِنْ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ  
جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى  
عَمَّا يُشْرِكُونَ وَيُخْرِجُ فِي الصُّورِ فِصْرَهُ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ  
مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ خَرَجَ فِيهِ آخَرُهُ وَذَاكَ عَمَّ شَطْرُونِ وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ  
بِنُورٍ رَافِعٍ وَوُضِعَ الْكِتَابُ وَخُتِمَ بِبَيْتٍ مِثْلَ الْقُرْآنِ وَقُضِيَ بِهِمْ حَقُّهُمْ  
وَلَا يُظْلَمُونَ وَوُضِعَ كُلُّ نَفْسٍ مَعَ مَا كَسَبَتْ وَهُوَ عَمَّا يُفْعَلُونَ ۝

وإن لا أتردد لحظة واحدة عن لقوب أنس جيت معاني هذه الآيات  
لا يمكن أن يفارقها في اللغات الأخرى . ثم قد يصعب روعة هذه الأساطير  
واسكن نبي روعة المعاني . ونسجدة محدثة التي هذه البروعة . ولا يسع  
مفسد الا الاعجاب وراء فتناه الخفية في هذه المسألة . وقد تم حيث قالوا :  
إن الصلاة حاله ما جده لا حالة يحجز . والعالم الاسلامي الحق في أن يفخر  
بأولئك العلماء الذين اسندوا هذه القواعد وهذه المدارس الدقيقة وفي الحق  
أنهم احبهم ثم المبحأ دائما في جن المفصلات الاجتماعية . ولا يستطيع أن  
يقدم حقهم من الثناء

وأما من البحث في هذه المسألة أن مرجح رأي فاسجد ومن ناهه  
من الفقهاء ، وهو وجوب المراءه في الصلاة بمرحمة القراءان للمحر عن قراءة  
الطلم العربي . وقد علمت أن المختار صاحب الملح ملى على أن الترجمة ليست  
قراءة ، وما كان كذلك كان من كلام الناس . وهو غير صحيح . لأن  
الترجمة وإن كانت غير قراءة فانه في تحمل معنى كلام الله . ومعنى كلام  
الله ليست كلام الناس . وعجب أن نسلبه من معاني القراءان صفاته وجاهها  
ونوصف بأنها من جنس كلام الناس بمجرد أن نلبيس ثوبا آخر ، غير الثوب  
العربي ، كأن هذا الثوب هو كل شيء . وقد علمت مما سبق أن الأمر حاج  
ردها اختاره الكمال بنعس الصدر الشهيد في شرح اجمع الصغير . وقد رده  
أيضا ابن طابدين في حاشيته على البحر

ثم أنت ترى أن صاحب معراج الدررته يذهب إلى أن الأولى للعاجز أب  
بقراً لأنه باعترافه يأتي بما في وسعه ، وهذا التعليل يدل على الوجوب ،



فانتهر أنه أراد بالآي ما يشمل الواجب ولا يقتضي هذا التعبير في مثل هذا ، حتى يتم كانوا يقولون . كره لمعظم وأحب لتواجب ، حيث لا يكون الدين مضطرب

ثم يقولون أن الآي أن يترك ليس به مباح بل أن الرحمة ليست قرأ . ومن اجترأ أن يفسد الصلاة . ومن اجترأ أن يفسدها . فوجعوا صاحب البيت من قس الاحتياط . وسكن هذا عجيب منهم عند أن يقر الجوار عن الآية الثلاثة حجة المعجز . وجاء . وعند أن يشرح جميع علماء المذهب الذين يفتون بهم أن الرحمة تضمنت مقام القرآن . حطوا عنه كالأبناء ، وبأنها هي المقصودة للمكان وهي التي في وسعه . ولا يكلف الله عبدا ، ولا وسعها

ثم هذا ينقل البحث إلى مسألة أخرى . وهي ما إذا قرأ شئت من تراجم القرآن . عند أن قرأ لفرص من النص العربي وأما خلاف في هذه المسألة نصا

قال المدر الشهيد في شرح الجامع الصغير « وهذا نصيب عن أن من قرأ القرآن بالفارسية لا يفسد صلاته بالاجماع » وقال شارح الهداية « والخلاف في الاعتداد ولا خلاف في أنه لا يفسد » وقال الربيعي في شرح الكرم « ولا خلاف في الفساد حتى إذا قرأ معه بالعربية قدر ما يحور به لصلاة حارت صلاته » وقال أبو اليسر « والجوار عند معجز بالفارسية نص على أن القراءة بها لا يفسد الصلاة ، إنما الشأن في حوار الصلاة بها كذا في جامع قاصيخان » .

فهذه نصوص صريحة مطلقة لا تحتمل التأويل تدل على جوار ضم قراءة الرحمة إلى النص العربي متروك للمدر على قراءة باللغة العربية ويأمل هذه النصوص نصوص أخرى . فقد نقل صاحب المنهج عن سبي « أنها تفسد عدهما » وما رجحه صاحب المنهج من أنه « إذا كان المقروء من هذه القصص والأمر ونهى بعد مجرد قراءته لأنه حينئذ متكلم بكلام غير قرآن ، بخلاف ما إذا كان دكرا أو مراهبا فأنها تفسد إذا اقتصر على ذلك بسبب جلاء « صلاة من القرآن » وقال الاتقاني « قولهم لا خلاف في أنه

لا فساد مع القدرة على العربية ، فيه نظر ، لأن القراءة بالفارسية ليست قراءة  
القرءان عندهما ، وإذا لم تكن قراءة القرءان كانت من كلام الناس وهو  
مفسد للصلاة .

فهذه المصوص يدل بعضها على أن القراءة بالترجمة مع قراءة العرص  
بالطبع العربي بعد الصلاة مطلقا ، ويدل بعضها على أن الترجمة إذا كانت  
ترجمة ذكر وتبره لا تفسد قراءتها الصلاة ، وإذا كانت ترجمة قصة تفسد  
قراءتها الصلاة فهي مسنة خلافية فيذهب بقول الخلاف فيها من عند  
نصحة روايته ، وقد رجح صاحب الفتح رأى القائلين بالفساد إذا كان المقروء  
من الترجمة ترجمة قصة أو أمر أو هي ، ورجح رأى القائلين بالنصحة إذا  
كان المقروء ترجمة - كر أو يره - .

وقد أصاب صاحب الفتح في هذا ، فإن بعضهم بترجمة حلف بعدم مقام  
الأصل مع انه فهم على أنها ليست قراءة ، يفسد الفساد إذا وجد الأصل ،  
لأنه لا يجمع بين الأصل والخلف . ولكن إذا كان المترجم ذكر لا سطل  
قراءته الصلاة لأن الصلاة لا سطل . بل ذكر ما يفرق الذي أمده الكمال في هذا  
الماب يوافق قواعدهم وعليه .

ونحن نرى هذا الرأي إذا لم يكن هناك عذر ، أما إذا وجد العذر وهو  
عدم إحسان النطق بالعربية أو عدم فهمها فإنه يظلم في هذه الحالة عدم الفساد  
للتحقق المساحة على أوجه الأكل وهو المقصود في الصلاة وقد أشار إلى  
هذا شارح مسلم الثبوت مما نقله عنه من قصة الحنف لصحفي صاحب  
الحسن البصري .

وبذكر هذا أن الإمام الشافعي رحمه الله بص في كتاب الأثم في الصفحة  
١٤٧ من الجزء الأول على ما يأتي

« وإذا ائتموا به فإن أقاما مع أم القرآن أو نحو ذلك حلق إحداهم بالأعجمية  
أو لسان صحفى في شيء من القرءان غيرها ، أجزأته ومن حلقهم صلاهم . إذا كان  
راد القرءان لما يقضى به من عجمة ولحن . فإن أراد به كلاما غير الدراء  
فسدت صلاته »

ومرادُه أن الامام ودونهم إذا أحسنوا قراءة الفاتحة ثم لحنا أو طلق أحدهم  
سهجة أعجمية أو لغة أعجمية في شيء من القرآن غير الفاتحة لا تنطل صلاتهم  
وامراد من الأعجمية الفاتحة ، ومن اللسان اللحن كما هو استعماله في هذه  
المواطن فهذا النص يدل على أن اللسان الأعجمي عند قراءة المفروض عنده  
وهو الفاتحة . لا تنطل الصلاة . وهو موافق للحنفية في هذا .

### كتابة التراجم وفراستها .

يقول الشيخ لشرماني في رسالته عن التحسيس ما يأتي : « وجمع من كتبه  
القرءان بالفارسية بالأصابع لأنه يؤدي إلى الإخلال بحفظ القرءان . لأن أمرنا  
بحفظ النظم والمعنى ، فإنه دلالة في السوء . ولأنه ربما يؤدي إلى التهاون بأمر القرءان »  
وفي كتاب فتح القدير : « وفي الكافي إن اعتاد القرءان بالفارسية أو أرد  
أن يكتب مصحفاً بها ، جمع ، فإن فعل في آية أو آيتين فلا ، فإن كتب القرءان  
وتفسير كل حرف وترجمته حار »

والتعجبة الهندية « قال المحمدي : والخلاف — يعني على الرواية  
المرجوحة — فيما لا ينبغي شيء وقد قرأ في الصلاة كلمة بالفارسية أو أكره  
فيها ، أما لو اعتاد قرءان القرءان أو كتب المصحف بالفارسية جمع شدة المع ،  
حتى قال الفصلي . من نعت ذلك يكون رديف أو مجنوناً والمحمون مذابون ،  
وارساق تقتل »

وفي الدعاء القدسي « وحاصل ما تقدم وملخصه حرمة كتابة القرءان  
بالفارسية إلا أن يكتب بالعربية ويكتب تفسير كل حرف وترجمته »

فبدل في هذه المسألة خلاف أصح ، ولكن المحمدي رحمه الله كشف لنا  
وجه الحق ، وأشار لنا الطريق ، ذلك أنه على الرواية المرجوحة عند الامام  
كان محور التقدير على العربية أن يقرأ بالعرضة . فمنه اعلموا إلى أن هذا  
الجوار عند الامام ومن لا شيء شيء . وقد قرأ بالفارسية كلمة أو أكثر أما  
الرجل منهم بالعث . لقرءان واسم بالمدقة والاحاد فلا يقرأ على عنده يقرأ  
الترجمة وهو قادر على العرسة ، وكذلك الرجل الذي يفهم العربية ويعتاد

القراءة ، فارسية جمع ، فإن حاله هذه تدل إما على الجون أو الرمدقة . لأنه ليس من اللائق مرجح يعرف العربية ويحترم النظم لغوي ويعتقد إيجره أن يركه إلى التراجم ، هدى يركه وهو إلى هذه حدة يدريك أو محبون أما الإجماع الذي في عصره التجس قد عرفت قيمته بقس صاحب مدح عن السكاكي عن أن عباده تنحيس نشر أنصا إلى ما في كتابهم يحون ، فإن يدى أمر بحفظ النظم والمعنى هو القادر على حفظ النظم والمعنى ، والذي يهون تأمر لقراءه إذا كتب ، الفارسية ، هو الذي يعرف الكتابة العربية ويشعر على القراءة بها . أما الأعجمي الذي لا يدرك عن الكتابة العربية وعلى القراءه ونظمها فإنه يتناول تأمر القراءه ، دالم يبحث عما يستطيع منه ، فإذا لم يستطع إلا معناه ويدر معناه ، ويجب عليه أن يحرص على ما يقدر عليه

وبنى أرى أن من رأى صاحب السكاكي وكتب التراجم مع النص العربي ، وفي العمل بهذا الرأي اتباع لآراء فقهاء المذهب . فصلا عن أنه مذكور دائما بالنظم العربي . وشوق إلى علمه وسر الله العربية لا مكان الوصول إلى فهم فيها . ولا أقول يكسب النص العربي ليعلم الناس أن الترجمة ليست قرأنا ، فإن الترجمة يجب تدعى بأنها ليست قرأنا ، فهي تشمل على الآيات الدالة على أن القراءه أن عربيا وحتم يربوا من لرحم ، رحيم . كتاب فصلت آياته قرأنا عربيا لغوم يعلمون ، وهذا مدعى أن أنه إلى شيء قد جعل عنه الناس ، وهو أن كلمة تفسير ذكرت في عبارات بعضها مره بمعنى ليل والشرح ، ومرة معنى الترجمة باعتبار أن الترجمة والتفسير شيء واحد في اللغة كما علم من مراجعته كتب ، وكلمة تفسير في النص السابق المنقول عن قاضي بجن معناه الترجمة ، وكذلك كلمة التفسير في عبارة السكاكي معناه الترجمة . وعطف الترجمة عليها بيان المراد . والدليل على أنها في عبارة قاضي بجن معناه الترجمة أنه يجري إغلاص ليس حفظ تفسير سورة ، وصاحب البسوط وغيره صرحوا بعدم جوار الصلاة ، تفسير بالإجماع لأنه غير مقطوع به

وبهذا عسا أن كلمة التفسير ذكرت مره بمعنى لترجمه . ومرة بمعنى البيان .

## صافوا المراد منه التفسير

قد علمنا من النصوص السابقة أن التفسير لا يجوز أن يصحح بالاجماع ، وأنهم اختلفوا في حوارها بالرحمة على سبيل المثال . وسلك علم أنهم يريدون الترجمة الحرفية ، وهي التي يوضع فيها كل لفظ لفظ آخر مردود له في اللغة الأخرى بقدر الاستطاعة . وتقدر ما تحمله طبيعة تلك اللغة . ولا شبهة في أن ترجمة الحرفية غير مستعدة في كل آيات القرآن الكريم . فمن بعض الآيات نستصاع هذا فيها . وقد علم ذلك فلا يجوز الصلاة بأية ترجمة . بل الآية في ترجمتها حرفة . وليس معنى هذا أن الترجمة لصورة غير حائرة . كلا . بل هي جائزة . وهي عمدة التفسير كما تقدم ، ولكم لا يجوز الصلاة . وإنما يجوز الصلاة بالترجمة الحرفية . هو الذي يقتضيه دفع احتجائه . وهو لغة طاهر الوعد . ولعلماء يحرصون في راحم العلم والفنون . شد الحرس على الترجمة الحرفية حتى ولو كان المعنى يتغير . أمره في ترجمة . وهذا رأياً أكثرهم . وهم الذين يملكون الأمانة في الدين . وقد نقلت لفسه وغيرها في أول أمرها في الدولة العربية على هذه الطريقة

## الفراة

علم أن الترجمة يصلح بها العاخر عن العربية وجوهاً ، ويجوز أن يصحح إلى مقدار المعروف من العربية من لا يحسن النطق العربي . وهذا هو الحال في الصلاة بعد أن لا يصحح من لا يحسن النظم العربي قراءة . وفيما أن بطريق معاني القرآن للعبارة والعظة والهداية . وفي الدين من يسوع الأضنى مترجماً . وقد استفاد من ذلك الينبوع لا بأساً فوياً غير توبه العربي كثير من العلماء الذين لا يدسون الدين الإسلامي . بعضهم من به واهتدى به . وخرج من الطوائف إلى شورير كذا تلك المعاني . وبعضهم يصحح إلى هذه الدرجة ولكنه غير رأيه في الدين الإسلامي وفي النبي صلى الله عليه وسلم ، ووضع الدين موضع الكرامة . ونعت فيه البحث اللائق بحلله . وأطنى



أعنت إذ شرعت أبين العوائد التي تعود على الاسلام نفسه من إظهاره وشره  
على الأئمة المحصورة لمعانيها ، وسكني بحب أن ترافق تلك التراح

### حرمة صد وقرآنه لعبر طاهر

في التحيس : « ولو كنت لقراءان بالفارسية يحرم منه على احب واحسن  
بالاجماع وهو الصحيح . أما عند أبي حنيفة فطاهر لأن العبرة للمعنى .  
وكذلك عندهم لأنه قرآن عندهم حتى لم يقبل به جوار الصلاة في حق من  
لا يحسن العربية »

وفي فتاوى قاضيهان : « الثالثة : إذا كنت مسلم الفراءان « الفارسية عند  
أبي حنيفة رحمه الله بكرة منه للجائز واحب ، وعلى قول أهل المدرسة  
لأنكره ، وهو لا صاحبه في هذا مشبه ، والصحيح أنه كموله لأنهما يأخذان  
بالاحتياط »

وفي نرج المجمع عند الاستدلال على رأي أبي حنيفة : « يدل ذلك على  
أن القرآن هو المعنى ، والفارسية أشبه على معناه . فيكون جائزا في حق  
« الصلاة خاصة لأن المساء حاة دهنه . وأما غيره فاعلم لا رم حتى حال للحب  
قراءته بالفارسية »

وفي نرج الهداية عند أميل رأي الصاحبين : « إن الفراءان اسم لمنظوم  
عربي كمنطقه النقص إلا أنه عند العجز يكتب بالأممية كالأبناء »

وفي نرج الرأى : « إلا أنه لا يعمل بعمرك لا ما في حق حوز  
الصلاة خاصة رخصة ، لأنها ليست بحكمة لا عجز » . وفي فتاوى النسب  
« فقد وافقنا على أنه يصح قراءتنا عند العجز عن آرائه « العربية ، فيفرض ذلك  
عليه بالاجماع »

فتجد في هذه المسألة أيضا خلافا ومخصوصا بمصارفة . فصاحب المحسن  
يرى حرمة من الاجماع . وكذلك قاضيهان والنسب في سواء ، لأنه من  
صار قراءنا يأخذ حكمه وهو حرمة المن وحرمة القراءه أيضا ، وشرح  
المجمع لا يرى حرمة المن وحرمة القراءه

وهذا نحن رحمنا أي أصل الراح والى الآية ثمكنا أن نقول : إن  
حرمة القراءة والمنس يجب أن ترتبط برأي الإمام أبي حنيفة الذي رجح عنه  
وهو أن القرآن اسم للمعنى ، كما على ما هو الصحيح عنده وعند صاحبه من أن  
القرآن اسم للفظ والمعنى ، وأن الرحمة جعلت حجة عن لفظ العربي في  
الصلاة كما جعل الأيم . خلفا عن الركوع والسجود . وأنه لا يفسر لها إلا  
عند الضرر ، أو أنها جعلت رخصة في الصلاة حال ندرة عنه . فلا يمكن أن  
نعطى الترجمة في حالة القراءة والمنس حكم لفظ العربي وقول نسق . ٣١  
حال الضرر قرآن عندهما ، فعنه أي نعطى حكم القرآن في وجوب الصلاة  
بها ، لأنها تسمى قرآنا ونعطى حكم القرآن

وبعد فإن الرحمة لا تسمى قرآنا إلى أي وجه كانت . وإنما أحبر  
لصلاة في الضرر عند أي حصة على ربه المرحوح رخصة . وأدبرت الصلاة  
١٢ ( ومعارضة أدق ) ووجبت الصلاة بها عند الضرر عن العربية ) لأنها اعبر  
جميعا عن التمام العربي

### ردع شبه أخرى

ثم من لفصون السامة أن الخلاف حري في أمور كثيرة : في سمية الترجمة  
قرآنا ، وفي حوار الصلاة بها عند الندرة على قراءة لفظ العربي ، وفي أنها  
الصحيح فرضا في الصلاة عند الضرر عن لفظ العربي أولا ، وفي أنه يصح ضمها  
إلى القرآن من أعم لعرب عند القرض أولا يصح ، وفي أنه يكسبها  
مصنف أولا . كل هذا حري الخلاف فيه . وم يجز في حوار الترجمة وعدم  
جوازها حربية كاسد أو معونه مع التقدم على أن الرحمة المنوية لا تجوز في  
الصلاة . وقد طعن على لفظنا أن خلاف الحدية - نفس الصلاة - غير معنى  
أهم لم يجزوها في غير الصلاة ولم يجوزوا لقراءة في غير الصلاة

وسبب هذا أنه وقع في بعض لعل وفي بعض عبارات شيء أمكنهم أن  
يتحدوا هذا منه ، فقد غلب أن المعنى راجعاً أن لفظه أن اسم للمعنى ولفظ  
عند أبي حنيفة وأصحابه . وهم مع هذا أجازوا الخلاف في جواز الصلاة بالرحمة

حال القدرة على أداء التلظم العربي وهذا غريب لأنه مع الاعتراف بأن  
الترجمة ليست قراءة ، وإقته تعالى طلب قراءة القرآن بصيغة الأمر الدالة على  
الوجوب بقوة . « دوره » والتفسير منه « كيف يحوز الصلاة بما ليس قراءة ،  
إشارة بصلاة من ليس على شيء قراءة ؟ فقد استدلوا بالخلاف إنما هو  
في الصلاة ، ومعه أن ما حقيقته لا سمي الترجمة قراءة في غير صلاة ،  
ولكنه غير قراءة ما في الصلاة رخصة ، لأن كل صلاة حادثة بحاجة  
لأداة تحرر . فمعرفة أن الخلاف في الصلاة خاصة ، وكلها رخصة في  
الصلاة هي التي جعلت بعض أخص هذه ، يقولون خلاف أحسن ، وهو في  
الصلاة . ولكن الواقع أن المراد منها ما أسلفناه ، وإلا فكيف يحفل أن يحجز  
الآدم بصلاة ما للقدرة على رؤيته انحراف عنه ، وإن غير هو وأصبحه  
مصدق الصلاة ، والترجمة حادثة بغيره ، وإن يحوزوا تصديقهم إلى إلهاد العربي  
المعروف ، وأن يعملوا بغيره عند حصر على أصح الأقوال ، وإن يحوزوا  
كتابة الآية والآية ، ولا ، وإن يحجزوا على الرجوع كتابة المصحف بها  
مما لا يكون ما نص عرب . كيف به أن يكون هذا كما أنهم لا يكون الترجمة  
حائزة ؟ هم يحوزون الترجمة بلا راع ، وهم يحجزون كتابة المصحف بها مع النص  
العربي ، إنما القراءة حال القدرة من فهم شيء في دابة ، وهذا كما أن المصحف  
بها حال القدرة دون أن يكون معه النص العربي ، فمع منه أشد أسع ، لأنه  
من القدرة هاون في أمر المرءان . وأما كتابة المصحف بها مع النص العربي  
للمحاربين عن قراءة النص العربي فلا يمكن أن يدعى حادثة على قواعد  
مذهب أبي حنيفة ، ولا يمكن أن يطرد فيهم المعلن . وهي المأثور في أمر القرآن  
والإحلال ، نعم العربي

العربي إذا كان حسن المقصد يريد متاجاة الله تعالى بكلامه أما إذا كان ماثلاً في  
القصد فيحرم عليه هذا

### فائدة العت

وقول في حاشية هذا البحث إن استعمل كلام الله تعالى بغير رأيه ينقسم  
إلى قسمين قسم لا يستحق المسامحة والتقدير - وقسم يستحق العقاب والتقدير  
من القسم الأول هو من إن للحروف العربية مزينة وحرمة، وللكتابات  
العربية مزينة وحرمة، وللقلم العربي مزينة وحرمة، والترجمة تسمى هذا كله،  
وتقدم المضاف إليه على المضاف، وتحرم الناس من الاشارات المسماة  
والمسماة والادعاء المصوبة، فالتسا مع اعترافنا بهذا كله (إلا الاشارات  
الحسنية وما شابه ذلك) واعترافنا أنه لا يجوز أن يغير الحروف والكتابات  
والترتيب في نظم العربي كي لا يقع فيه التعريف. رى أن التراجم لا يمكن أن  
تؤثر في شيء من هذا مطلقاً، لأن ذلك كله في نظم العربي لا مع  
التراجم عليه باب الفساد، ونحن إنما نمرنا بحفظ هذا واللسان العربي الذي  
أثقل به القراءان، وكيف بكافة إذا أردت الترجمة، ونصح أن يقال إنما  
نمرنا به القراءان، والتراجم ليست قراءاً ما ولا تصحح أن يسمى  
قراءاً وإنما هي معاني القراءان.

وأما القسم الثاني فهو أن الترجمة الحرفية متعسرة في كل لقراءان، وبمكة في آيات  
تسمى المعنى، والأمر أن المعنى يسمى أن يعرف وتعلم العربية وهم القراءان  
في نظم العربي

ونحن نعرف أن الترجمة الحرفية متعسرة في كل لقراءان، وبمكة في آيات  
كثيرة وفي كثير آيات لقراءان، ونعرف أن الترجمة المعنوية قد يتعسر بها المعنى  
أما إذا كانت سبحة ولى، لأنها موقوفة على الفهم أولاً، ومن ثم فهم نقل  
المعنى المسموع إلى اللسان الأخرى، ولكن الخشية مع هذا أن الحروف الترجمة  
الحرفية فيها يمكن أن يترجم حياً، ولم يغيروا الصلابة فيها، وأجروا الترجمة  
المعنوية. ولكنهم لم يغيروا الصلابة فيها، ولو أنهم كانوا يسمعون الترجمة المعنوية

لقلوا إنها لا تعوز الصلاة بها لأنها غير جائزة . ولكمبه قوا لا تحور الصلاة بها لأنه لا يتيقن أنها معنى كلام الله . وقد رأيت الشاطي رحمه الله كيف أجاز لرحمة الله وسوى بها وبين التفسير .

أما تعرف الأمة الإسلامية لأعجمية فهو من حلو ، وكل مسلم يود لو أن اللغة العربية تحت العلم الإسلامي جميعه أو العلم كله ، ونصحت لغة القلم والتجارب ، ولغة التأليف والمراسل ، ولغة العلم ولغة الفنون ، ويود كل مسلم أن يصبح كل المسلمين قادرين على فهم القرآن بكرم سطحه العربي . وقادرين على النطق به . وقادرين على استنباط الاحكام منه .

ولكن الى أن يحقق هذا الأمر ماذا تعمل الأمة لأعجمية؟ وهل الأفضل ما أن يبقى كما هي قاعة عراة الدوحة في الصلاة ، ثم هي بعد ذلك لا تستطيع التطرق بفاه القرآن العربية . ولا اسطر في ما به ترجمة . ولا فصل في تنقل اليها معاني القرآن وينقل ما يمكن منه . ل ترجمه اعرية تستطيع إطالة الصلاة وامتاحة قراءه الترجمة اعرية ، وتستطيع الطر والفهم والتدري في المعاني ؟ هذه في الحقيقة هي المسألة بقطع النظر عن اجوار واحرمة ، فان امر اجوار واحرمة فرع منه لفقهاء منذ اثني عشر قرناً . ونحن لا نحدث جديداً من الفقه في هذه المسألة

ثم هل الأفضل أن يبقى القرآن محجوباً عن الأمة الراحية المسيحية . أو لا فصل أن يدل بها على صحتها ليستحق العلم . طمحه الاجماعية وما فيه من بوحيد ونزبه ومكارم أخلاق ؟

وهذه المسألة تدور على طاهرة عربية في لفظه ، فكيف ذهبت عند نظرية الأولين من العلم . وقواهم عند روح السامع . ما في الصور ، وروح النظر في المعاني وما حدها . وكما . وب في عصر ، الذي نعيش فيه وجددت الأمر على مكنس . وهذه المسألة تمثل قوى تمثيل حياة الأمة الإسلامية في الماضي والحاضر ، وتبين الفرق بين العصرين

واحد لله ولا ولا آخر . وما تومئ الى الله عليه يوكت واليه أيب



## فصل

كتبت هذه الرسالة بعد أربع سنوات ، وأثبتت فيها نصوص علماء الحنفية . والآن أريد أن أثبت بعض النصوص بعلماء المذاهب الأخرى جاء في صفحة ٣٠٨ من الجزء الأول من كتاب تصحيح الفروع لمقدس الخليلي « قال شيخنا : يحسن للحاجة ترجمته لمن يحتاج إلى فهمه بإياه بالترجمة وذكر غيره هذا المعنى » وحصل الأسرار بالقرآن دون تلك اللغة كترجمته الشهادة « ١ »

وفي كتاب الانتاع « ويحسن للحاجة ترجمته إذا احتاج لفهمه بإياه بالترجمة ، وحصل الأسرار بالقرآن دون تلك اللغة كترجمته الشهادة « ١ » وقال الحافظ ابن حجر في شرحه للحجاري نقلاً عن ابن عبد المالكي في الصبغة الثامنة من الجزء التاسع : « باب . نزل القرآن بلسان قريش والعرب قرءوا عربياً بلسان عراقي معين — شرح حدث يعلى بن أمية مناسبه أحدث للترجمة أن الوحي كله مثلوا أو غير مثلوا إما بلسان العرب ، ولا يرد على هذا كون النبي صلى الله عليه وسلم يثبث إلى الناس كافة عرباً وعجماً وغيرهم لأن اللسان الذي نزل عليه به الوحي عراقي وهو يطلع إلى طوائف العرب ومن يترجمونه لعرب العرب بألسنتهم « ١ » وقد قرأ ابن حجر هذا وهو شافعي

ومن السهل أن نفهم الباحث بعد هذه النصوص التي عدها إلى أن الحنفية لم يردوا ما يقول عوار الترجمة ، من وافهم على هذا الحكم الشافعية لما علمت من إقرار ابن حجر بنقله عن ابن طلال ، والحنابلة ما سمعت من نص كتاب صحيح الفروع وكتب الاقناع ، ولا لكبة لما رآه ابن طلال في شرح الحديث . الشافعي . وقد عرف من قبل رأي الشافعي ، وهو أن الترجمة جائزة بإجماع المسلمين .

ويحسن أن يذكر في هذا الفصل عبارة حارث الرعشري في الكشف عند صير قوله تعالى « وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليس به

فيصل الله من يشاء ويهدي من يشاء وهو العزيز الحكيم »

« فان قلت لم يبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الى العرب وحدهم وإمامت في الناس جميعه » قل بأنها الناس في رسول الله اليكم جميعا ، بل الى التقدير وهو على ألسنة مختلفة ، فان لم تكن لغرب حجة فغيرهم الحجة ، وإن لم تكن لغيرهم حجة فلو برر بالعجمية لم تكن للعرب حجة أيضا ، بل لا يخفى ما أن برر جميع الألسنة أو عوحد منها ، فلا حاجة الى تزويله بجميع الألسنة لاثبات الترجمة ، وب عن ذلك وتكفي التطويل ، فبقى أن يبرر لسان واحد ، فكان أولى الألسنة لسان قوم الرسول لانهم أمرت له ، فإذ فهموا عنه وتنبهوا وشعروا عنهم وانفردت قامت التراجم ببيانهم وبفهمهم كما نرى الحال وشاهدنا من بيان التراجم في كل لغة من أمم المعجم » . ثم قل : « ولأنه لو برر بألسنة التقدير كلها مع اختلافها وكما هو وكان مستقلا بصحة الاعتبار في كل واحد منها وكما الرسول يعرف كل أمة بلسانها فكلام أمته التي هو منها يتوهم عنده معبرا ، فكان ذلك أمرا قريبا من الاجراء » اهـ . وقد فصل العلامة الألوسي عازه صاحب الكشف ثم على عنها بقوله « كذا قرره شيخ الاسلام والمسلمين وهو من احسن تكال »

وبعد هذا يمكن القول بأن أسأله من الوصوح حيث لا نقل الجدل ، فان رسالة النبي صلى الله عليه وسلم رسالة عامة ، ولا سبيل في سبغ الرسالة وسيلع ما أرسل اليه يتدبره الناس إلا عن طريق الترجمة .

ولا أرى حظرا ما في هذا ، لانه متى علم الناس على لسان فيه أن الرحمة يستقرها فليس لها حصص العرمان ، وأنها لا تحمل الاعمار الموحود في نظم العربي ، بل ولا تحمل معاني نظم العربي جميعها ، وإنما تحمل المعاني التي فهموا انفسرون ، ويجوز الاقتصار التام ، وحصصت الظمنة التامة الى أن التراجم لا تأخذ قدسية العرمان بعين ، ولبي أنه لا يمكن أن يحظره لئال يوما ما أن التراجم هي القراءات المبررة على رسوله الا كرم صلوات الله عليه

هذا . وقد أكثر الناس من الكلام على الرحمة العرفية ، وطبوا أن العرص منها هل حصص نص النظم العربي وهم وامون في هذا فهم ، لان نقل

حيث نص الظن العربي مستحيل ، بل المراد منها ما يفسح عنه نص الآية في مذهب الحنفية .

في ارباعي . « ولا يحور الصلاة » التفسير « لا يحجج لانه غير مقطوع به » قال الشافعي في « شيبته » « حوار أن يكون مراده تعالى غير ذلك التفسير » ولا أنه كلام الناس ، والاختلاف فيها إذاً « بل لفظ عربياً بلفظ عجمي » مثله « ومن هذه النصوص التي يجب العلم أن الآيات التي يختلف المفسرون في تفسير معناها ، وبني لا يمكن أن تترجم إلا على وجه من الوجوه ، لا تصح لصلاة بها عند الحنفية لانه لا يقطع أن معناها كلام الله »

أما الآيات التي يصح أن يفسر بها هي التي لا يوجد فيها خلاف في معناها ومثل هذه الآيات تسمى ترجمتها ترجمة لفظة أو ترجمة حرفية ، على معنى أن هذه الترجمة تنقل المعنى نقلاً تاماً .

وقد يقول قائل إنه عدد عدد المعاني لا تصح الترجمة لأن المعنى المعبول حينئذ لا يقطع أنه معنى كلام الله .

والجواب عن هذا : أن المسلمين في هذه الحالة قد أحصوا على حوار التفسير ، لفظ العرب ، وعلى أن الفقيه يأخذ الأحكام بناء على ما يفهمه من اسلم العربي « اعتبار أن ما يفهمه هو معنى كلام الله » كما صح هذا يصح أيضاً أن ينقل هذا المعنى إلى اللغة الأخرى على أنه المعنى المفهوم للسائق والمرحم ، ولا ضير في هذا .

واحد دور هو أن فهم العربي الذي يحكى في التفسير أن هذا المعنى هو مراد الله تعالى قطعاً .

وبل هذه الفصول ، وفي « من النصوص فيه بلاغ » وفيها من توضيح الآراء ما اشتجرت فيه وجوه الفهم ، تلج صدر المتأخرين من أن يسلم الناس هذه الترجمة ما أورثوه وما استحفطوا من كتاب الله ، فلا يزال القرآن الكريم يعصده نافعاً بهتدي به الناس ويتعدون تلاوته ، ونطمش قلوبهم بذكر الله منه ، وقد عرفت قرون من لدن اختلف العلماء في حوار الصلاة لعبر العربية ، ورحم القرآن الكريم صرراً إلى شق نساء العالم ، وما وحدها معمل

العربية قد أسدده حجاباً وحجراً أن يوجد للناس القدر الممكّن ما يستقر  
عليه آراء أشياخ العربية والدين من فهم معاني كتاب الله ، يعتمدون هذا  
الكتاب المطهر ربيع الزمان وإحدى الملجدين

وقد اختلف لعناء دعا في الوحي الذي أعجز به القراءان ، وهل اختلافهم  
في كتب احداث وعلوم القراءان ووراء نظمها المنحصر صوف من الاعجاز .  
والوان من معاني حكم الله وأسراره الدامره وما سرده من قصص . وما أحده  
عنه من مريب

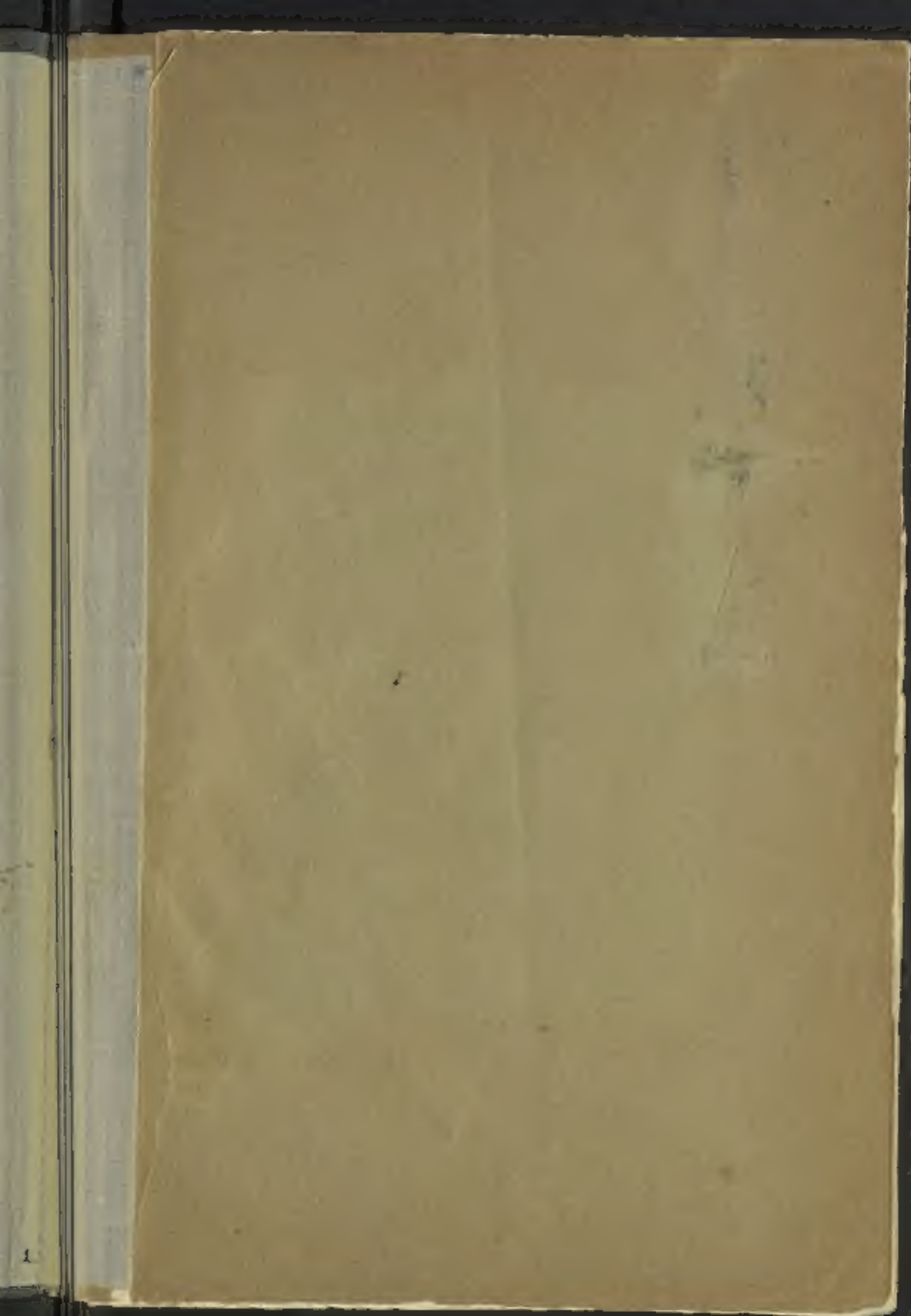
حرام أن نفي هذه المدي محبوة عن أعين الناس فراراً من أوهام  
الخائفين . وحداراً من شقاق المعرفين

وسيجد المخلصون في هذه الترجمة أكبر خدمة لدين الله الذي ارتضاه ،  
وحجراً مونة سدى للراغبين في فهم حقائق هذا الوحي السهوي . والله  
متم بوره .

«سربهم آيات في الآفاق وفي أنفسهم حتى بين لهم أنه الحق أو لم يكف  
بربك أنه على كل شيء شهيد»





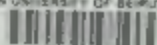


297.205-M29bA:c.1

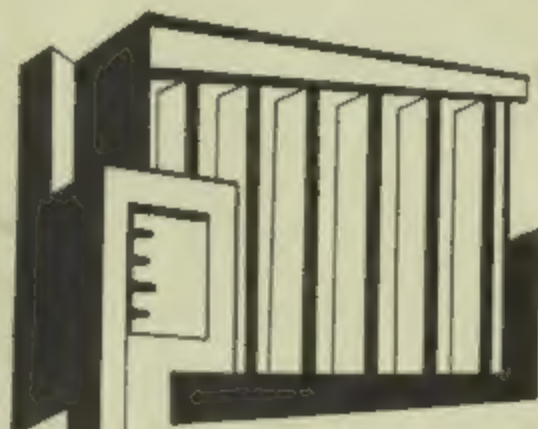
المراجع: محمد مصطفى

بحث في ترجمة القرآن الكريم واحكامه

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01000000



AMERICAN  
UNIVERSITY of BEIRUT

297.205  
M29bA  
C.I